

رؤى ذات خطورة في حل المشكلات الارترية

قسم الاعلام بحزب الشعب الارتري
2009 / 9 / 10م

ارتريا قطر يتكون من مجموعات اجتماعية متعددة، ولهذه المجموعات أراض وشعوب ترى أنها خاصتها، وتود أن تدير شؤون هذه الأراضي والشعوب التي تدعي ملكيتها، وعندما تتمكن من إدارة شؤونها الخاصة بنفسها، عند ذلك فقط تستطيع أن تشارك في الشؤون الوطنية الأخرى عن قناعة وبضمير مرتاح، وأن أية جهات أخرى، حكومات كانت أو غيرها ظلت تصادر حقها في إدارة نفسها، أما إذا وجدت قوة تحاول أن تدير شؤونها علي هواها، يجب أن لا نتجاهل أنها سوف تقاوم ذلك بكل ما أوتيت من قوة، وبالتالي فإن المواطنة أو الهوية الارترية نفسها لا يمكن أن تتحقق عن طريق آخر سوى منح كل قطاع اجتماعي ارتري، أيًا كان حجمه، الحق في إدارة نفسه بنفسه، وعندما يقتلع فرد أو مجموعة ما هذا الحق ويحاول أن يدير البلاد بما يوافق مزاجه، فإن البلاد لا شك سوف تغرق في بحر من التوتر وعدم الاستقرار، بمعنى آخر فإن العلاقات المجتمعية تتطور وتواكب مختلف الظروف والمتغيرات وفق قوانينها الطبيعية وبمعزل عن أية أسباب اصطناعية، أي من صنع الإنسان.

لقد برهن الارتريون عملياً علي أن كلاً منهم كان علي استعداد شخصي لتقديم روحه فداءً لتحرير بلاده، ولم يدفعه الي تلك الأريحية في التضحية بنفسه إلا أمل الحصول علي حقوقه، علي أن مقياس الحصول علي حقوقه في ارتريا المحررة يرتبط بصورة مباشرة بما إذا كان قد ظفر بالحق الذي يعطيه الأولوية علي غيره من الحقوق أم لا؟ وإذا كان هذا الشخص يقدم التضحيات ويقاتل الأعداء فيما مضى من أجل استرداد حقوقه المسلوبة، فمن البدهي جداً أن يبدي ذات الاستعداد الاستشهادي إذا ما شعر أن الحق الذي استرده قد سلب أو انتهك ثانيةً، وبغض النظر عن رد الفعل الذي يمكن أن يترتب علي ذلك، يجب أن يكون حق كل مواطن محفوظاً ومصاناً، ولتحقيق هذا صدر عن مؤتمر حزبنا التأسيسي ما يلي:

1- بالإقرار بأن الأرض ملك الشعب، فإن أي أرض انتزعت بالقوة تحت مبرر ملكية الحكومة للأرض يجب أن تعاد لأصحابها بطريقة قانونية وعادلة، وإذا صادف أن البعض لم يتمكن من استرداد أرضه لأسباب منطقية مبررة يجب منحه تعويضاً عادلاً عن ذلك.

2- العمل علي إقامة حكم قائم علي توزيع السلطة

- 1-5. العمل علي إيجاد دستور يجاز عبر مشاركة واختيار حر من الشعب الارتري وتنظيماته وأحزابه السياسية.
- 2-5. علي المستوى المركزي للحكم نؤم بمبدأ فصل السلطات الثلاث، التشريعية، التنفيذية، القضائية.
- 3-5. العمل علي أن تكون الحكومة المركزية ممثلة لكل فسيساء المجتمع الارتري.
- 4-5. السعي الي إقامة نظام حكم لا مركزي يكفله الدستور يقوم بتقسيم السلطات الحكومية من المستويات الأعلى الي المستويات الأدنى بما يمكن الشعب من إدارة نفسه بنفسه، علي أن يراعي التقسيم الإداري الاقليمي الأوضاع الادارية المتوارثة تاريخياً.
- 5-5. العمل علي أن يكون تداول السلطة قائماً علي ما يسمح به الدستور وعبر انتخابات شعبية ديمقراطية وبلائحة قانونية تنظم تلك الانتخابات.
- 6-5. الاقرار بعلمانية الحكم المراد إقامته.
- 7-5. اعتبار اللغتين العربية والتجريدية لغتين رسميتين للبلاد، مع العمل علي تأكيد الحق في تطوير وتنمية اللغات الارترية الأخرى.

كلنا يعلم المعضلة التي خلقها لنا النظام القائم في ارتريا بانتزاعه حقوق المجموعات الوطنية وإدارة البلاد وفق هواه، بل نراه يتجاوز ذلك الي توزيع أراض مغمسوبة علي أفراد مجموعات وطنية مختلفة دون رغبة أو إذن أو موافقة أصحابها، هذه الممارسات وغيرها من انتهاكات لحقوق دينية وثقافية ظلت تورق مضجع الكثير من الارتريين، ليس هذا فحسب، بل أوصلت تلك الممارسات البعض من مكوناتنا الاجتماعية الي الاعتقاد بأن تلك

المخططات تستهدف محو هويتها وطمس شخصيتها مما أوقع هؤلاء في وهدة عميقة من عدم الثقة والتوجس، عندما لا تعالج قضايا الأرض والحكم بطريقة موضوعية فإن المواطنين الذين سلبت حقوقهم وبما أنهم من الممكن أن يصلوا الي الاعتقاد بأن لا مصلحة لهم في أن يصبحوا ارتريين، وسواء كانوا مخطئين أو مصيبين، بإمكانهم أن يتخذوا أية خطوة يرونها تمكنهم من تأكيد هويتهم واسترداد حقوقهم.

وكانه لم يكفنا بلاءً انتزاع الأرض، هناك اليوم معلومات طازجة تفيد بأن النظام في ارتريا يجبر بعض القرى بالارتحال الي مواقع أخرى، لذا علي الارتريين أن يدركوا تماماً أن حالات انتهاك وانتزاع الحقوق التي تزداد استعارةً من يوم الي آخر سوف تفاقم مشكلات بلادنا المستقبلية الي أسوأ درجة ممكنة، وبالتالي علينا جميعاً أن نعمل علي التصدي لهذه التصرفات الكيفية الرعناء، لكن يجب ألا ننسى أن هناك الكثيرون ممن يقومون بلعب أدوار سلبية تزيد نار إشكالاتنا الراهنة أجيحاً واستعاراً فوق ما هي عليه الآن، يمكننا أن نورد فيما يلي بعضاً من تلك الظواهر:-

- 1- من جانب نظام الهدف: المساهمة السلبية للنظام في هذه القضية يمكن تلخيصها فيما تطرقنا اليه آنفاً من ممارساته المذكورة أعلاه وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره.
- 2- ظواهر سلبية تشجع وتشعل وجه العملة الأخر مما تخلقه ممارسات الهدف من مشكلات.

1-2. اتجاه آخر يحاول الظهور بمظهر الحريص علي مصالح الشعب ويعمل جاداً في ذات الوقت علي إبقاء الشعب في مثل هذه الأوضاع لأطول فترة ممكنة، إن هذا الاتجاه وإن كان يلعب دوراً نشطاً في كشف ممارسات الهدف الخاطئة، ورصد كل شاردة وواردة من سلبات النظام، إلا أنه لا يقدم حلاً للقضية، وبالطبع فإن تعرية ممارسات الهدف أمرٌ مهم، بل إن صلب هذا المقال يصب في العمل علي فضح وكشف تلك العيوب والأخطاء، بيد أن هذه الجهات لا عمل لها كما أسلفنا سوى نشر وتوزيع عيوب النظام مع تضخيمها إن أمكن، وليس لها بعد ذلك من حل تقدمه لما يمر بشعبنا من أزمات، بل نراها تستغل أخطاء الهدف لتعمل علي استدعاء شعبنا بعضه البعض وبالتالي توسيع الخرق الذي أحدثه النظام بين طوائف شعبنا، وبدلاً من أن تقدم حلاً يأخذ في حسبانها أوضاع بلادنا ويلم شعث أطراف الشعب تنشر في أوساطه الأفكار الدافعة الي الكراهية والتوجس، وبهذا صاروا هم أنفسهم جزءاً من المشكلة وسبباً من أسبابها، عِوضاً أن يكونوا جزءاً من حلها ومعالجتها، وقد أصبحت ممارساتهم ورؤاهم المسمومة بذوراً لزرع المزيد من المشكلات والأزمات.

2-2. المعضلة الأخرى تكمن في ذلك الاتجاه الذي يرى صحة ما يقوم به الهدف من ممارسات تلحق أفدح الأضرار بشعبنا (كانتزاع الأرض وتوطين آخرين في أرض غيرهم) ليس انطلاقاً من مصالح وطنية، بل حرصاً مجنوناً علي مصالح شخصية أنية فقط، البعض في هذا الاتجاه يرى بكل سخافة وعنجهية أن المواطن حر في السكن والإقامة أينما وكيفما شاء، أما البعض فلا يقف عند حد مساندة المشروع فحسب بل يرى النضال للتصدي والحيلولة دون توقف البرنامج التوطيني بحجة أن لا مفر مما اتخذ من خطوات. إن ممارسات وآراء هذا الاتجاه بدلاً من أن تساعد ضحايا ممارسات الهدف الخاطئة علي الاعتقاد بأن ما فعله وشرعه الهدف سوف يرحل مع الهدف توحى له أنه علي العكس توجد جهات تسهر علي بقاء وإنفاذ هذه المخططات حتى بعد زوال حكم الهدف.

لكي يتم تقديم الحل والمعالجة الناجعة للإشكالات التي تطرقنا اليها في السطور أعلاه الي جانب أية إشكالات أو توجسات وهواجس يمكن إثارتها ومناقشتها يجب أن نؤمن بالمبادئ الواردة أدناه ونعمل علي إنفاذها بكل جدٍ واجتهاد:

- 1- الاقرار بالتعددية المجتمعية في ارتريا.
- 2- الاقرار بأن كل مجموعة اجتماعية تملك تاريخياً أرضاً وشعباً بعينهما.
- 3- الاقرار بأن لكل مجموعة اجتماعية الحق في إدارة أرضها وشعبها بنفسها.
- 4- الاقرار ليس فقط بأن العلاقات الاجماعية الارترية أو المواطنة الارترية أمر يسير ويتطور بقوانين طبيعية لا يد للانسان فيها، بل يجب أن نعلم تمام العلم أن أية محاولة للتدخل بالتعديل أو التبديل في تلك العلاقات أمر لا تحمد عقباه وقد يؤدي بنا الي الكثير مما نحن في غنى عنه.

5- العمل بحيث يتم التصدي لحل المعضلات الحالية بواسطة الزعماء المحليين المنتخبين من قبل الشعب، وإذا تمكنا من إنفاذ هذا المقترح فنحن علي ثقة من أن شعبنا قادر علي الإتيان بالحلول، علي أن يقتصر دور الحكومة المركزية في هذا المجال علي تقوية ومتابعة شرعية وعدالة ما يقدم من حلول.

من المهم جداً أن ندرك أن مساهمتنا الشخصية والجماعية في التو واللحظة في الجهود والنضالات الرامية الي قطع الطريق علي برامج نظام الهدف الخاصة بترحيل وإعادة التوطين، تعتبر إسهاماً متقدماً في تذليل صعوبات ومعوقات الحل الذي يمكن أن نتقدم به مستقبلاً.